مقدمة

كانت الرقابة بمختلف أشكالها، وسوف تظل، تعبيرا عن السلطة السياسية الحاكمة أيا كانت هذه السلطة، فى مصر، وفى غيرها من دول العالم. ويمكن تبين توجهات السلطة السياسية بوضوح من خلال ما تمنعه الرقابة أكثر مما تتبين من خلال ما تصرح به.

تنقسم الرقابة إلى نوعين: رقابة على الفيلم قبل تصويره، وأخرى بعد تصويره. وتنقسم الأراء حول تفضيل أى منها يخدم حرية التعبير. فهناك من يرى أن من الأفضل الرقابة قبل التصوير حتى لاتخشى شركات الانتاج الإقدام على انتاج الأفلام المجددة، وتكتفى بالأفلام المضمونة مائة فى المائة، ولاتنتج غير الأفلام السائدة. وهناك من يفضل الرقابة بعد التصوير على أساس أن العمل الممنوع لن يمنع إلى الأبد، وأن العمل الذى حذفت منه لقطات معينة لن تظل محذوفة إلى الأبد، وانما سيأتى يوم يعرض فيه الفيلم الممنوع، وسيأتى يوم يعرض فيه الفيلم الناقص كاملا، وأن المهم أن الفنان حقق ذاته بمجرد وجود عمله.

وتجمع الرقابة فى مصر بين الرقابة على السيناريو قبل التصوير، والرقابة على الفيلم بعد التصوير، بل وينص تصريح الرقابة على أن من الممكن سحب ترخيص العرض فى أى وقت لأى سبب تراه الرقابة، فهوتصريح مؤقت بصفة دائمة إذا جاز التعبير.

ومن حسن الحظ أن قوانين الرقابة فى مصر لاتشير من قريب أو بعيد إلى نيجاتيف الفيلم. فالفيلم الممنوع يمنع من العرض، ولكن من دون المساس بالنيجاتيف، وحذوفات الرقابة تنفذ فى نسخ العروض العامة، ولاتنفذ على النيجاتيف الأصلى. ولكن عدم وجود نصوص قانونية تحول دون المساس

بالنيجاتيف، ومع النمو المتزايد للتيارات الدينية المتطرفة يصبح من الضرورى وجود النصوص القانونية التى تحمى النيجاتيف من التدمير أو التشويه.

الرقابة كما وصفها جودار ذات يوم «جوستابو على الروح» وسوف يظل كل مبدع فى العالم يرى فى الرقابة، أيا كانت قيدا على حريته فى التعبير. ولكن الرقابة سوف تظل قائمة طالما أن هذا المبدع أو ذاك يعيش فى دولة، وسوف يظل الصراع بين المبدعون وبين الرقابة ما بقى الإبداع وما بقيت الدولة. المهم أن يحدد المبدعون الهدف من صراعهم مع الرقابة، وهو انتزاع حرية التعبير بالرغم من وجود الرقابة.